التأمينات وسيلة لحل المشاكل الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية

■ السيد النجار رئيس التحرير وأسرة أخبار اليوم مع ضيوف المائدة

صرف المعاشات من أرباح الاشتراكات منذ عام ٦٢.. فأين العجز؟!

الحكومة تتعامل مع أموال التأمينات بطريقة «لا أرى. لا أسمع.. لا أتكلم»

بداية.. اكد د سامى نجيب استاذ التأمين بكلية التجارة جامعة بنى سويف ورئيس شعبة التأمين فى اكاديمية البحث العلمى ان نظام التأمين غير مفعل، كماأن مصرلايوجد بها نظام تأمينات مطلقا، مشير إلى ان المسئولين عن التأمينات الاجتماعية ليس لديهم خبرة عملية فى هذا المجال، متهما الدولة بعدم قدرتها على ادارة هذا الملف، وتوفير معاش ملائم للفقراء، مطالبا الدولة بمنح تعويضات بطالة إلى ٢مليون شاب من خريجى الجامعة، والتى فشلت الدولة فى ايجادفرص عمل لهم، ولكن من الممكن ان يتم منحهم تأمين بطالة، خاصة ان الدولة لديها حوالى ٢٣ مليار جنيه اشتراكات بطالة من العاملين بالدولة، وما تم انفاقه كتعويضات حوالى ١٨ مليون جنيه فقط منذ عام ١٩٦٤ اى منذ حوالى ٥١ عاما.

واوضح استاذ التأمينات أن الدولة حصلت من العاملين بالدولة خلال العام الماضى حوالى ٧٣٦ مليون جنيه اشتراكات بطالة، وتم صرف تعويضات على حوالى ٦٠٠ الف جنيه فقط، متسائلا هل يعقل ان مصر بها قانون تأمينات، ويتم تعديله حاليا، مطالبا الدولة بتفعيل قانون التأمينات الاجتماعيةبدلا من تعديله، واصدار قرار جمهورى من الرئيس عبدالفتاح السيسى بمنح تعويضات بطالة للشباب من خريجى الجامعة ولاتستطيع الدولة توفيرفرص عمل مناسبة لهم، موضحا أن الدولة قادرة على منح تعويضات بطالة لحوالى ٢ إلى ٣ ملايين شاب لمدة عامين، مؤكدا ان قيمة الاشتراك التى تقدر بحوالى ٢٣ مليار جنيه ستكفى هذا العدد من الشباب.

رؤية مستقبلية

ويشدد د سامى نجيب على أن التأمين الاجتماعى نظام يحتاج من القيادات رؤية مستقبلية، بمعنى انه علم التعامل مع المستقبل، مطالبا الدولة بإيجاد سبل لمنح اصحاب المعاشات رواتب عادلة، خاصة ان هناك حوالى ٥ ملايين صاحب معاش يحصلون على ١٥٠ جنيها فقط، متمنيا ان تتحقق العدالة الاجتماعية فى التأمينات الاجتماعية، بالاضافة إلى تفعيل

الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية الاسبق إلى انه قام اثناء توليه الهيئة بدراسة البيانات الواردة فى ميزانية صندوق قطاع الاعمال، وبعد الانتهاء من الدراسة اقترحت على وزارة المالية صرف ٥٠٪ من تحصيل تأمين البطالة لزيادة المعاشات، وكانت الارقام متواضعة فى تلك الفترة ولم تصل إلى الارقام الفلكية المعروفة حاليا، مشيرا إلى ان ما تم تحصيله حوالى ٢٠٠ مليون جنيه، وما تم صرفه حوالى ٢٥٠ الف جنيه فقط، وأرسلت التوصيات إلى وزارة المالية لاصدارها، لكنى فوجئت ان المالية ترفض صرف الـ٥٠٪ من اشتراكات البطالة لزيادة المعاشات وصرف اعانات بطالة للشباب، كما أن الوزارة طالبت ان يستمر الوضع

والاجابة فى قول واحد أن الاستثمار من خلال الحكومة اسوأاستثمار، ولكن منذ عام ١٩٨٧ بدأت الدولة فى زيادة المعاشات وكانت فى تلك الفترة محتملة، ولكن مع مرور السنوات واستمرار العرف بهذا الشكل بدأت مالية الدولة لاتستطيع أن تواجه مطالب زيادة المعاشات، خاصة أن كل عام اصحاب المعاشات

تم اصدار قانون زيادة المعاشات فى عام١٩٩٨ على اساس تمنح الزيادة لاصحاب المعاشات الذين كانوا يعملون فى الحكومة او القطاع العام أو قطاع الاعمال، ولايطبق على العاملين بالخارج أو الذين يطبق عليهم قانون ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ مشيرا إلى حدوث هجوم عنيف على هذا القانون لانه حرم صغار التجار اصحاب محلات

وصل حساب جارى المالية للتأمينات الاجتماعية حوالى ٩٨ مليار جنيه وللتأمين والمعاشات حوالى ٧٨ مليار جنيه، بالاضافة إلى الصكوك المستثمرة لدى الخزانة.

جريمة العصر

ومن جانبه قال البرلمانى السابق البدرى فرغلى، رئيس اتحاد المعاشات: لقد ارتكبت فى حق الشعب المصرى جريمة العصر، وهى جريمة اموال التأمينات، وهناك ٣ مقابر تحتوى على « تحويشة عمر» المصريين، القبر الأول يتمثل فى وزارة المالية، والقبر الثانى يتمثل فى هيئة التأمينات، والقبر الثالث يتمثل فى بنك الاستثمار القومى، مع العلم أن الارقام الرسمية والحكومية تقدر هذه الأموال بـ ٥٨٥

عندما نتحدث عن اموال التأمينات فإننا نتحدث عن الشعب المصرى بأكمله، وذلك مسجل بالارقا والمستندات الحكومية.

واضاف البدري: بعد الضجة الكبيرة التى شهدتها مصر حول اموال التأمينات، بدأت الجريمة تتضح معالمها، ففى الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٦، كانت كل مديونية التأمينات لدى الخزانة العامة ٨ مليارات جنيه وفى ٢٠٠٦ أى بعد ٢٥ عاما، تم تعيين بطرس غالى وزيرا للمالية، والذى جاء بساعده الايمن السيد محمد معيط وعينه مساعدا لوزير المالية والمسئول الاول عن ملف التأمينات وخلال ٥ سنوات ارتفعت المديونية إلى ١٦٢ مليار جنيه بلا فوائد على الاطلاق، وحاولت بكل الطرق حتى بالسحر والشعوذة ان افك شفرة الـ ١٦٢ مليارا بلا فائدة، وناقشت هذا اللغز مع اثنين من رؤساء الوزراء بلا فائدة، فلا احد يمكنه فك شفرة هذا المبلغ فى مصر، وهنا نضرب مثالا بمبلغ ٢,٨ مليار وهو يمثل مديونية لهيئة ميناء بورسعيد، وذلك لبناء ميناء شرق التفريعة، لصالح الشركة النوريجية والدنماركية، اى ان اموال اصحاب المعاشات والايتام تموال فقراء الدنمارك والنرويج، وبدون فوائد، واتحدى اى مسئول أن يعرف تفاصيل الـ ١٦٢ مليارا، وهنالك «اسطوانة مشروخة» تقول أن هناك قرارات سيادية بعلاوات اجتماعية لكن الحقيقة ان هناك قروضا لرموز ورجال أعمال نظام مبارك ،وأيضا للشركات الاستثمارية الكبرى، وقد تم دفع هذه القروض من أموال التأمينات.

سحرة فرعون

وتابع البدرى قائلا: هذا المبلغ المقدر بـ ١٦٢ مليار جنيه لو اضيف له اذون الخزانة لاصبح يساوى نصف تريليون جنيه، ومن ثم لن يستطيع احد فك اللغز بما فى ذلك سحرة فرعون، حتى اصبح الموقف فى التعامل مع اموال اصحاب المعاشات سيئا جدا وغير اخلاقى. بينما هناك رقم ثانى وهو ٢٥٠ مليار جنيه فى صورة «صكوك غير قابلة للتداول اى « ورق» وسند

■ ضيوف مائدة الحوار أثناء المناقشات حول التأمينات والمعاشات

■ السيد النجار رئيس التحرير وأسرة أخبار اليوم مع ضيوف المائدة

صرف المعاشات من أرباح الاشتراكات منذ عام ٦٢.. فأين العجز؟!

الحكومة تتعامل مع أموال التأمينات بطريقة «لا أرى. لا أسمع.. لا أتكلم»

بداية.. اكد د.سامى نجيب استاذ التأمين بكلية التجارة جامعة بنى سويف ورئيس شعبة التأمين فى اكاديمية البحث العلمى ان نظام التأمين غير مفعل، كماأن مصرلايوجد بها نظام تأمينات مطلقا، مشير إلى ان المسئولين عن التأمينات الاجتماعية ليس لديهم خبرة عملية فى هذا المجال، متهما الدولة بعدم قدرتها على ادارة هذا الملف، وتوفير معاش ملائم للفقراء، مطالبا الدولة بمنح تعويضات بطالة إلى ٢مليون شاب من خريجى الجامعة، والتى فشلت الدولة فى ايجادفرص عمل لهم، ولكن من الممكن ان يتم منحهم تأمين بطالة، خاصة ان الدولة لديها حوالى ٢٣ مليار جنيه اشتراكات بطالة من العاملين بالدولة، وما تم انفاقه كتعويضات حوالى ١٨ مليون جنيه فقط منذ عام ١٩٦٤ اى منذ حوالى ٥١ عاما.

وأوضح استاذ التأمينات أن الدولة حصلت من العاملين بالدولة خلال العام الماضى حوالى ٧٣٦ مليون جنيه اشتراكات بطالة، وتم صرف تعويضات على حوالى ٦٠٠ الف جنيه فقط، متسائلا هل يعقل ان مصر بها قانون تأمينات، ويتم تعديله حاليا، مطالبا الدولة بتفعيل قانون التأمينات الاجتماعيةبدلا من تعديله، واصدار قرار جمهورى من الرئيس عبدالفتاح السيسى بمنح تعويضات بطالة للشباب من خريجى الجامعة ولاتستطيع الدولة توفيرفرص عمل مناسبة لهم، موضحا أن الدولة قادرة على منح تعويضات بطالة لحوالى ٢ إلى ٣ ملايين شاب لمدة عامين، مؤكدا ان قيمة الاشتراك التى تقدر بحوالى ٢٣ مليار جنيه ستكفى هذا العدد من الشباب.

رؤية مستقبلية

ويشدد د.سامى نجيب على أن التأمين الاجتماعى نظام يحتاج من القيادات رؤية مستقبلية، بمعنى انه علم التعامل مع المستقبل، مطالبا الدولة بإيجاد سبل لمنح اصحاب المعاشات رواتب عادلة، خاصة ان هناك حوالى ٥ ملايين صاحب معاش يحصلون على ١٥٠ جنيها فقط، متمنيا أن تتحقق العدالة الاجتماعية فى التأمينات الاجتماعيّة، بالاضافة إلى تفعيل المادة الخاصة بتعويضات البطالة فى قانون التأمينات الاجتماعية.

ووصف استاذ التأمينات بجامعة بني سويف نظام التأمين بأنه تأمين اجبارى ليس له رأس مال ولايحتاج إلى دفعة تأسيسية، وأية عمله تتلخص فى ان يتم الحصول على الاموال من الذين هم فى مرحلة الحياة العملية، واعطاؤها لمن هم فى مرحلة التقاعد او العجز او الوفاة.

ويوضح د. سامى نجيب اننا منذ عام ١٩٦٢ حتى الآن يتم صرف المعاشات والتعويضات من ريع الاستثمار، ولم يتم صرف اى مليم من الاشتراكات حتى وصلت الأرقام إلى ٦٠٠ مليار جنيه نتيجة تراكم اموال الاشتراكات، مشيرا إلى ان التأمينات الاجتماعية هو النظام الوحيد الذى يمول فيه الكل، وهناك توصيات دولية بأن يدفع الكل حسب قدراتهم المالية.

وينتقد الاستاذ بكلية التجارة القيمة المتدنية للمعاشات وعدم حصول حوالى ٥٠٪ من محدودى الدخل على أى معاش يذكر.

هيئة التأمينات

ومن جانبه يشير محمد حنفى رئيس الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية الاسبق إلى انه قام اثناء توليه الهيئة بدراسة البيانات الواردة فى ميزانية صندوق قطاع الاعمال، وبعد الانتهاء من الدراسة اقترحت على وزارة المالية صرف ٥٠٪ من تحصيل تأمين البطالة لزيادة المعاشات، وكانت الارقام متواضعة فى تلك الفترة ولم تصل إلى الارقام الفلكية المعروفة حاليا، مشيرا إلى ان ما تم تحصيله حوالى ٢٠٠ مليون جنيه، وما تم صرفه حوالى ٢٥٠ الف جنيه فقط، وأرسلت التوصيات إلى وزارة المالية لاصدارها، لكنى فوجئت ان المالية ترفض صرف الـ٥٠٪ من اشتراكات البطالة لزيادة المعاشات وصرف اعانات بطالة للشباب، كما أن الوزارة طالبت ان يستمر الوضع كما هو، واعتبروا هذه الدراسة منتجا جديدا لمواجهة حالات التعثر فقط، ولم انجح فى قضية تفعيل بند تأمين البطالة فى قانون التأمينات الاجتماعية.

ويؤكد رئيس هيئة التأمينات الاجتماعية الاسبق ان اموال التأمينات الاجتماعية التى تراكمت على مدارسنوات عديدة «زغللت» أعين الحكومة، وهناك مبالغ ضخمة مستحقة لدى بنك الاستثمار القومى حتى بعد ان تم سحب اغلبها كدين على الحكومة، وتساءل هل هناك أمل ان تقوم الدولة بتسديدها، والاجابة فى قول واحد أن الاستثمار من خلال الحكومة اسوأاستثمار، ولكن منذ عام ١٩٨٧ بدأت الدولة فى زيادة المعاشات وكانت فى تلك الفترة محتملة، ولكن مع مرور السنوات واستمرار العرف بهذا الشكل بدأت مالية الدولة لاتستطيع أن تواجه مطالب زيادة المعاشات، خاصة أن كل عام اصحاب المعاشات يطالبون بالزيادة مع العلاوة التى تقدم للعاملين بالدولة، والوضع بدأ يزداد سوءا عاما بعد عام، وانا مسئول فى التأمينات الاجتماعية اتصلت بوزير المالية فى تلك الفترة وطالبته بنظرة عطف لاصحاب المعاشات خاصة ان الصناديق تراكمت فيها المليارات، وقدمت له مذكرة من حوالى ٩ صفحات، وبعدها تم اصدار قانون زيادة المعاشات فى عام١٩٩٨ على اساس تمنح الزيادة لاصحاب المعاشات الذين كانوا يعملون فى الحكومة او القطاع العام أو قطاع الاعمال، ولايطبق على العاملين بالخارج أو الذين يطبق عليهم قانون ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ مشيرا إلى حدوث هجوم عنيف على هذا القانون لانه حرم صغار التجار اصحاب محلات البقالة الصغيرة وغيرهم من الزيادة، وفى تلك الفترة قابلت د.طلعت حماد وزير شئون مجلس الوزراء من اجل مناقشة القانون معه، وطالبت بتعديل هذا القانون المعيب، واستوعب الوزير الموقف، وقدمت مذكرة بذلك ومعها مشروع قانون جديد جاهز لمجلس الوزراء، وبالفعل تم تعديل القانون.

وقال محمد حنفى انه منذ عام ٢٠٠٥ ووزير المالية يهيمن على قطاع التأمينات والمعاشات وتراكمت اموال التأمينات الاجتماعية حيث وصل حساب جارى المالية للتأمينات الاجتماعية حوالى ٩٨ مليار جنيه وللتأمين والمعاشات حوالى ٧٨ مليار جنيه، بالاضافة إلى الصكوك المستثمرة لدى الخزانة.

جريمة العصر

ومن جانبه قال البرلمانى السابق البدرى فرغلى، رئيس اتحاد المعاشات: لقد ارتكبت فى حق الشعب المصرى جريمة العصر، وهى جريمة اموال التأمينات، وهناك ٣ مقابر تحتوى على « تحويشة عمر» المصريين، القبر الأول يتمثل فى وزارة المالية، والقبر الثانى يتمثل فى هيئة التأمينات، والقبر الثالث يتمثل فى بنك الاستثمار القومى، مع العلم أن الارقام الرسمية والحكومية تقدر هذه الأموال بـ ٥٨٥ مليارا، نصفها بلا فوائد، ولو تم اضافة الفوائد البنكية او اذون الخزانة لاصبحنا نمتلك ما يقرب من تريليون جنيه، وهى لغة لا تتداول إلا فى امريكا واوروبا، فهناك ٩ ملايين من اصحاب المعاشات، ومعهم ٨ ملايين ممن تم التأمين عليهم بمؤسسات الدولة العامة والخاصة وهؤلاء يعولون ملايين الأسر، وهو ما يمثل اكثر من ٧٠٪ من الشعب المصري، وبالتالى

■ البدرى فرغلى

■ د.سامى نجيب